كلمة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيدة أمنة بوعياش

في

حفل الإعلان عن اللجنة العلمية

معهد الرباط، إدريس بنزكري لحقوق الإنسان

الرباط، 15 ماي 2019

السيدات و السادة ؛

الصديقات والأصدقاء؛

نلتئم اليوم لنعلن جماعة ومن بلدان مختلفة، إرادتنا لنعمل معا لتطوير رزمانة المعهد الوطني، إدريس بنزكري للتكوين في مجال حقوق الإنسان، فشكرا لكم لتلبية دعوتنا، وعلى دعمكم لنا في بناء فضاء سيتسع للجميع، فمرحبا بكم لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حفله للإعلان عن تشكيل لجنتنا العلمية لترصيد المعارف والممارسات للمتدخلين في مجال حقوق الإنسان

لقد اخترنا قصدا، أن يتم الإعلان اليوم عن تشكيل اللجنة العلمية في رحاب هذا المدرج، مدرج الشريف الإدريسي، وفي ضيافة هذه الكلية التي تعتبر النواة الأولى للجامعة المغربية، في إشارة رمزية منا ،وإدراكنا التام، أنه ليس بمقدور المعهد أن ينجز على أتم وجه المهمات التي ينتدب نفسه من أجلها، خاصة فيما يتعلق بتغذية حركة وفعل حقوق الإنسان بالعمق الفكري والاجتهاد النظري، عبر توطيد التعاون مع الجامعة.

سيكون على المعهد ولجنته العلمية، إذن، أن يستثمرا ما أمكن، كل الإمكانات والكفاءات التي تزخر بها فضاءات الجامعات بمختلف التخصصات ذات الصلة بقضية حقوق الإنسان، ضمن شراكات متنوعة وإستراتيجية.

فشكرا لعميده السيد جمال الدين الهاني الذي مك رنا من رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية لتنظيم حفل الإعلان عن اللجنة العلمية.

السيدات والسادة ؛

فبمبادرة من المجلس الوطني سنة 2015 أسس المعهد للتكوين في مجال حقوق الإنسان بطموح أن يكون مرجعا في مجال تعزيز القدرات والكفاءات، والذي تفضل جلالة الملك سنة 2017 بإطلاق، اسم إدريس بنزكري عليه، اعتبارا لما قام به في تدبير مرحلة العدالة الانتقالية وفي بسط قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة.

وقدم المعهد، خلال هذه الفترة، عروض في مختلف مجالات حقوق الإنسان، بغاية تنمية قدرات طاقم المجلس الوطني ولجانه الجهوية، والمساهمة في تكوين فئات مستهدفة بحكم موقعها أو نشاطها في الإدارة العمومية أو القطاع الخاص، وكذلك نشطاء المجتمع المدني.

اليوم، وبعد مرور 4 سنوات على تأسيس المعهد، ومن أجل تعزيز العمل الذي قام به، اعتبرنا أنه من الضروري أن نمنح المعهد وثبة جديدة تفتحه على آفاق أوسع، بما يجعله يستجيب للحاجات الملحة والضرورية التي يستشعر أهميتها كل الفاعلين بحقوق الإنسان على كافة المستويات. ولعل إحدى الوسائل لتحقيق ذلك هو إعادة هيكلة المعهد، ومنها إحداث لجنة علمية، والتي يسرنا أن نعلن اليوم عن تشكيلها أمامكم وللرأي العام الوطني والدولي.

السيدات والسادة ؛

إن التفكير في تشكيل لجنة علمية دولية، تتكون من كفاءات وخبرات أكاديمية وميدانية متنوعة، تسند المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوجهه، وك ذلك مختلف الفاعلين، يبرره تشعبات وتعقيدات قضايا حقوق الإنسان.

فلم يعد، بالإمكان التعاطي معها، أي قضايا حقوق الإنسان، باعتبارها مجرد قضية ضمير أخلاقي تقتضي وتكتفي بصدق الإرادات وكرم البذل النضالي النزيه والمبدئي. إنها أيضا، وعلاوة على ذلك، مجالا شديد التعقيد، كثير الإشكالات، يتطلب لحسن تدبيره والتعاطي معه فكريا وميدانيا حدا أدنى من المعرفة، ليس فقط في المجالات ذات الصلة المباشرة بمجال

قضية حقوق الإنسان، من شرعة دولية وآليات واجتهادات. بل أيضا بقضايا تنتمي لمجال التاريخ والفكر السياسي والتاريخ الثقافي والديني.

إن اتساع مجالات التقاطع وتشعب الإشكالات وتعقدها، ينبهنا كفاعلين، إلى أن قضية حقوق الإنسان لا يمكنها الركون إلى الاحتماء بنزعة نصية، ولنقل أصولية، تعتبر أن مفاتيح الإشكالات والنوازل موجودة دوما وأبدا في النصوص القانونية وأدبيات الشرعة الدولية.

إن قضايا حقوق الإنسان ـ كما أسلفنا ـ تتداخل وتشتبك مع إرث الثقافة والتاريخ وملابسات الأوضاع السياسية والإستراتيجية ومستجدات الأوضاع البشرية على كل المستويات.

وكلما كان التمكن من ذلك حاصلا، جنت حركة حقوق الإنسان منه تقدما وإبداعا للمخارج و حسن تدبير النوازل.

ويزداد ضغط هذه الضرورة حين يتعلق الأمر بمجتمعات ودول تتلمس مسارات انتقالية متشعبة وشائكة نحو ترسيخ الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان.

يكفي أن نذكر، السيدات والسادة، على سبيل المثال التحديات التي لا زالت تطرحها قضية حقوق الإنسان أمام كل الفاعلين، في علاقة بالأسئلة الجديدة للعولمة، والإشكالات المرتبطة بالتطورات الاقتصادية، والحماية الاجتماعية والتنمية ومخاطر الإرهاب والتطرف، وإشكاليات تدبير الهجرة واللجوء، وتطور التقنيات العلمية والتكنولوجية، وانبعاث الهويات المغلقة وصدامها، والعلاقة المتوترة بين الانتماء الكوني والخصوصيات الثقافية، وتعقد جدل الحق والواجب، إلى غير ذلك من التحديات، القديم منها والمستجد... يكفي إذن أن نذكر بعضا من ذلك حتى ندرك حجم ودرجة تعقد القضايا التي على المعهد كإطار للبحث والتفكير، أن يتفاعل معها فكرا وفعلا.

الحاجة إذن، الحضور الكريم، لمعهد يساهم في تقديم مسارات إعمال حقوق الإنسان، ثابتة ومؤكدة. وإن مواصلة النجاح في إنجاز تلك المهمات بفعالية يقتضي ضمن ما يقتضيه الاحتكام إلى ذوي الخبرة والمعرفة في كل المجالات التي ذكرنا.

لذلك نريد اليوم، مواصلة الجهد الذي بذله المعهد وتجويده وتوسيعه، بأن يصبح معيار نجاح التكوين، هو ترجمة حصيلته إلى كفاءات إجرائية وعملية لدى فئات المستفيدين بما يجعلها قادرة على تكييف الانتهاكات والتدخل بفعالية لحماية حقوق المعنيين.

وسيكون من مهام المعهد واللجنة العلمية إذن، تأطير هذا العمل التكويني من حيث تحديد أهدافه ورسم برامجه وصوغ مواده، وكذلك تقييمه من حيث النتائج والفعالية، والتدخل لتقويمه وتوجيهه كلما دعت الضرورة لذلك.

وبالإضافة للتكوين سيضطلع المعهد بتنشيط الاجتهاد الفكري وتحفيزه وتنظيم التناظر وتغذية حركة حقوق الإنسان بإسهامات الثقافة والفكر في كل المجالات ذات الصلة، والدراسات والبحث والنشر عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة والتوثيق والتعريف بمختلف الممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان، نهوضا وحماية.

لذلك اقتضى النظر، السيدات والسادة، تشكيل لجنة علمية من كفاءات أكاديمية متنوعة و خبرات ميدانية معروفة، تقوم بدور التوجيه و السهر على الجودة العلمية والقيمة الرفيعة لأعمال المركز بما يستجيب لترصيد فعل حقوقي متميز في استباقه لتفادي الانتهاكات وفعال في حماية الضحايا ومثابر للنهوض بثقافة حقوق الإنسان,

الحضور الكريم ؛

لقد حرصنا أثناء التفكير في تكوين هذه اللجنة العلمية الدولية، على أن تضم أكاديميين وخبراء ونشطاء ميدانيين مشهود لهم بعلو إسهاماتهم في مجالات فعلهم و تخصصهم، ينتمون إلى بلدان و تجارب وطنية متنوعة، وذوو تخصصات أكاديمية مختلفة، بما يخدم طموحنا في أن يتحول من معهد التكوين فقط إلى معهد الرباط إدريس بنزكري لحقوق الإنسان، معهد مرجعي ليس فقط لتعزيز القدرات ولكن كذلك فضاء التناظر، مركز البحث، ومنصة فكرية، علمية ومعرفية شاملة، ذات إشعاع وطني وإقليمي ودولي.

إن اللجنة العلمية ستعمل على أن يكون معهد الرباط ، إدريس بنزكري لحقوق الإنسان، معهد ذو رزمانة شاملة في مجال حقوق الإنسان على المستوى العلمي والمعرفي، وإعادة ربط العمل والنضال الحقوقي بالفكر والمعرفة وتغذيته بنتائج الإسهامات العلمية.

فشكرا لكل أعضائها، الدين أكدوا التزامهم مع مبادرتنا، لنبني معا فضاءات معرفيا يستوعب الآراء المتعددة في بحثها عن صيغة حقوقية بما يعزز الوقاية ويضمن الحماية لحقوق الإنسان وينمي النهوض بها.

وشكرا للحضور الكريم ولكل الذين تواصلوا معنا على مساندتهم لمعهد الرباط إدريس بنزكري لحقوق الإنسان.